محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،

أمير دولة قطر

الرقم المرجعيّ: QIC (A) 9 [2023]

لدى مركز قطر للمال

المحكمة المدنية والتجارية

دائرة الاستئناف

التاريخ: 1 أكتوبر 2023

الدعوى رقم: CTFIC0019/2021

فادي سبسبي

المدعي/ المستأنف ضده

ضد

شركة ديفايزرز للخدمات الاستشارية ذ.م.م

المدعى عليها/ المستأنفة

الحُكم

هيئة المحكمة:

اللورد توماس، مقاطعة كومجد، رئيس هيئة المحكمة

القاضي تشيلفا راجح، كبير المستشارين

القاضي علي مالك، مستشار الملك

الأمر القضائي

1. يجب على المستأنف ضده أن يدفع للمستأنفة مبلغًا وقدره 67,000 ريال قطري خلال 28 يومًا من صدور هذا الحكم.

الحُكم

المعلومات الأساسية

1. سمحنا للمستأنفة (**"شركة ديفايزرز"**) في الحكم الصادر بتاريخ 31 يوليو 2023 ([2023] (QIC (A) 6) بالاستئناف ورأينا أنه كان يحق لها تقديم إقرارات إلى الدائرة الإبتدائية في ما يتعلق بالمبلغ الذي يتعين على السيد/ سبسبي دفعه في ما يتصل بتكاليف المراجعة أمام الدائرة الإبتدائية، بعد أن نجح في مراجعة تقييم التكاليف التي أجراها رئيس قلم المحكمة، السيد/ غراوت.

2. لقد رفضنا الإذن بالاستئناف في ما يخص التكاليف التي تكبدتها شركة ديفايزرز في تقييم التكاليف أمام رئيس قلم المحكمة، السيد/ غراوت.

3. واعتبرنا أنه في صالح العدالة أن نُقدّر بأنفسنا مبلغ التكاليف التي كان ينبغي منحها في ما يتعلق بالمراجعة بدلاً من إحالة المسألة إلى الدائرة الابتدائية لإجراء تقييم، وما إذا كان ينبغي لنا إصدار أي أمر بشأن تكاليف الاستئناف وإذا كان الأمر كذلك، فبأي مبلغ.

4. لقد أمرنا بما يلي:

i. في غضون 14 يومًا من تاريخ هذا الحكم، تقدم شركة ديفايزرز مستنداتها بشأن (أ) المبلغ الذي كان ينبغي منحه لها مقابل التكاليف المتكبدة أمام الدائرة الابتدائية و(ب) ما إذا كان ينبغي لنا إصدار أي أمر بخصوص تكاليف الاستئناف وأن نحدد مبلغها إذا أصدرناه. ويجب أن تُرفق بالوثائق الداعمة (بما في ذلك الفواتير) التي تثبت المبلغ المطالب به.

ii. وبعدها يجوز للسيد/ سبسبي الرد على المستندات المقدمة من شركة ديفايزرز في غضون 14 يومًا.

iii. الحد الأقصى للمستندات التي يقدمها الطرفين صفحتان من ورق بحجم A4 (الحد الأدنى للخط 12 نقطة، والمسافة بين الأسطر 1.5).

5. وقد تم تقديم المستندات الكتابية. وقد امتثلت المستندات المقدمة نيابةً عن شركة ديفايزرز لتوجيهاتنا. ولم تمتثل لها المستندات المقدمة نيابةً عن السيد/ سبسبي. وكما أوضحنا، فقد وضعنا الحد لمحاولة احتواء نفقات التكاليف في هذه الدعوى والتي كانت غير متناسبة تمامًا مع المبالغ المعنية. لقد نظرنا في المستندات المقدمة من السيد/ سبسبي في هذه المناسبة رغم أنها أخلت بالأمر القضائي ولكنها أضافت إلى التكاليف مستحقة الدفع إلى شركة ديفايزرز من قبل السيد/ سبسبي مبلغًا وقدره 2,000 ريال قطري كجزء معقول ومتناسب من مبلغ 5,000 ريال قطري التي تكبدها محامو شركة ديفايزرز في مراجعة المستند غير الممتثل. وفي المستقبل، إذا أمرت المحكمة بوضع حد لطول المستند أو عدد كلماته، فعادةً ما يقوم قلم المحكمة بإرجاع المستند إذا انطوى على إخلال بأمرها؛ ويجب على الطرف في تلك الظروف إعادة تقديم مستند ممتثل على الفور. ويجوز للمحكمة رفض تكاليف إعداد مستند غير ممتثل.

6. طالبت شركة ديفايزرز بما يلي:

i. مبلغ 55,000 ريال قطري يمثل كل التكاليف المتكبدة في المراجعة أمام الدائرة الإبتدائية.

ii. 47,333 ريالاً قطريًا، أي ثلثي مبلغ 71,000 ريال قطري تكبدته في الاستئناف على مراجعة المحكمة أمام الدائرة الابتدائية حيث لم ينجح إلا في سببه الثاني.

iii. 30,000 ريال قطري لتغطية التكاليف التي تكبدتها في تقييم التكاليف هذا.

7. وترد المبادئ المطبقة المنصوص عليها في المادة 33 من الأنظمة والقواعد الإجرائية لدى المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال (**"القواعد"**)، وحاليًا، في عدد من تقديرات التكاليف المُبلغ عنها، بما في ذلك *قضية الشركة الوطنية للضمان الصحي - ضمان (قطر) ذ.م.م ضد حماد الشوابكة* [2017] QIC (C) 1. وفي ظل هذه الإجراءات، سنولي اعتبار خاص لمدى التناسب. وطلبت المستندات التي قدمها ممثلو السيد/ سبسبي منا الرجوع إلى قواعد المرافعات المدنية وقرارات التكاليف الصادرة عن محاكم إنجلترا وويلز. وقد يكون هناك ظروف استثنائية من الضروري فيها مراعاة تلك القواعد أو الحالات، ولكن الأمر ليس كذلك في العادة. ويجب تحديد الظروف الاستثنائية إذا رأى أحد الأطراف وجودها. وكان من الواضح في هذه حالة أنه ليس من الضروري على الإطلاق الرجوع إلى قواعد المرافعات المدنية والقرارات الصادرة في إنجلترا وويلز. كما تطبق هذه المحكمة المبادئ المنصوص عليها في المادة 33 من قواعد وقرارات هذه المحكمة. وتعتزم المحكمة إصدار توجيه إجرائي قبل نهاية العام في ما يتعلق بالتكاليف بحيث لا يكون من الضروري عادةً أن تحتاج الأطراف لأكثر من التوجيه الإجرائي.

8. وقد يكون من المفيد تحديد المبلغ محل النزاع في الدعوى والمبالغ المتكبدة في هيئة تكاليف:

i. كانت المطالبة التي رفعها السيد/ سبسبي في الدعوى التي نجح فيها بمبلغ 65,000 ريال قطري (الرسوم المدفوعة إلى شركة ديفايزرز) ورد النفقات المتكبدة بمبلغ 9,549 دولارًا أمريكيًا (34,768 ريالاً قطريًا)، أي بإجمالي أقل بقليل من 100,000 ريال قطري.

ii. وكان المبلغ الذي طالب به السيد/ سبسبي عن التكاليف أمام رئيس قلم المحكمة، السيد/ غراوت، هو 110,000 ريال قطري. وقد أمر له رئيس قلم المحكمة، السيد/ غراوت، بالتكاليف البالغة قيمتها 70,000 ريال قطري. وأبطلت الدائرة الإبتدائية هذا الأمر وقررت عدم منح أي تعويض للسيد/سبسبي لأنه اتخذ صفة الادعاء الشخصي ولم يكشف عن المساعدة القانونية التي كان يتلقاها.

iii. المبلغ الذي ادعت شركة ديفايزرز تكبده في هيئة تكاليف التقييم أمام رئيس قلم المحكمة، السيد/ غراوت، كان 80,000 ريال قطري، ولكن لم يُقدم طلب صريح بهذه التكاليف للدائرة الإبتدائية. ولذلك؛ لم تصدر تلك المحكمة أي أمر بشأن هذه التكاليف ورفضنا الإذن بالاستئناف.

iv. وكان المبلغ الذي قضت به الدائرة الإبتدائية في ما يتعلق بالتكاليف التي تكبدتها شركة ديفايزرز أمامها وأمرت السيد/ سبسبي بدفعه هو 10,000 ريال قطري. وذكرت المحكمة بأن شركة ديفايزرز طالبت بمبلغ 45,000 ريال قطري (انظر الفقرة 25 من حكم الدائرة الابتدائية [2023] QIC (F) 4).

v. وقد حدد السيد/ سبسبي التكاليف المتكبدة في الطلب المرفوع لهيئة المحكمة بمبلغ 35,648 ريالاً قطريًا.

9. وقدم ممثلو السيد/ سبسبي مطالبةً بمبلغ 50,844 ريالاً قطريًا لتغطية التكاليف المتكبدة في الاستئناف ونتيجةً له. وليس ثمة أساس لهذه المطالبة. وسنأخذ في الاعتبار عند الأمر بسداد التكاليف إلى شركة ديفايزرز إخفاق أحد أسباب الاستئناف والتكاليف التي تكبدها السيد/ سبسبي في ما يتعلق بهذا السبب.

تكاليف المراجعة أمام الدائرة الابتدائية

10. قيل نيابةً عن شركة ديفايزرز إن إجراءات المراجعة استغرقت 34 ساعةً في المجمل. وقام أحد كبار المحامين بتنفيذ هذا العمل تحت الإشراف (18% من إجمالي الساعات). كانت أسعار أتعاب المحامي في عام 2022 هي 1,030.94 ريالاً قطريًا وللشريك 1,771.25 ريالاً قطريًا؛ وكانت في عام 2023 1,880 ريالاً قطريًا و3,230 ريالاً قطريًا على التوالي. وقيل لنا إنه قد تم قضاء 10 ساعات إضافية، ولكن لم تتم المطالبة بها نظرًا لوجود ترتيب أتعاب ثابتة.

11. وعند تقييم تكاليف المراجعة، أخذنا في الاعتبار حقيقة نجاح شركة ديفايزرز في الأوامر التي التمست إصدارها. وبما أن الأمر الصادر عن رئيس قلم المحكمة، السيد/ غراوت، ضد شركة ديفايزرز كان له مبرره وتضمن مبدأً مهمًا، فقد كان يحق لشركة ديفايزرز تخصيص موارد معقولة ومتناسبة مع المبالغ والمبادئ المعنية. ونرى أنه

في ظل هذه الظروف، فإن الأمر المناسب هو أن يدفع السيد/ سبسبي إلى شركة ديفايزرز مبلغًا وقدره 40,000 ريال قطري مقابل التكاليف المتكبدة.

تكاليف الإستئناف أمام هذه المحكمة

12. قيل نيابةً عن شركة ديفايزرز إن الإستئناف أمام هذه المحكمة قد استغرق 28 ساعةً في المجمل. وقام أحد كبار المحامين بتنفيذ هذا العمل تحت الإشراف (11% من إجمالي الساعات). وكان سعر أتعاب المحامي 2,300 ريال قطري وأتعاب الشريك 3,506 ريالاً قطريًا.

13. ويُقال إنه تم قضاء الوقت في (1) التحقق من الإثبات الرسمي لمبلغ 45,000 ريال قطري وهو الرقم الذي طالبت به شركة ديفايزرز مقابل التكاليف أمام الدائرة الإبتدائية كما أشارت الدائرة الإبتدائية في حكمها، على النقيض من مبلغ 55,000 ريال قطري الذي تكبدته فعليًا، و(2) في البحث عن السوابق القضائية.

14. في رأينا، مع الأخذ في الاعتبار النجاح الجزئي للإستئناف، والتكاليف التي تكبدها السيد/ سبسبي في السبب الذي أخفقت فيه شركة ديفايزرز، وطبيعة الإستئناف على السبب الذي نجحت فيه ومدى تناسب التكاليف مع المبلغ محل النزاع، نرى أن نأمر بأن يدفع السيد/ سبسبي مبلغ 17,500 ريال قطري.

تكاليف تقييم التكاليف أمام هذه المحكمة

15. قيل نيابةً عن شركة ديفايزرز إنه تم قضاء إجمالي 21 ساعةً في إعداد تقييم التكاليف أمام هذه المحكمة، ونفذ أحد كبار المحامين العمل تحت الإشراف (11% من إجمالي الساعات). وننوه أن محامي شركة ديفايزرز قد حددوا في البداية أتعابًا ثابتةً قدرها 20,000 ريال قطري، ولكنهم قضوا مزيدًا من الوقت وحصلوا على موافقة شركة ديفايزرز على زيادة الأتعاب الثابتة إلى 30,000 ريال قطري.

16. وكما ذكرنا، فقد أمرنا صراحةً بتقديم مستند مكون من صفحتين للحد من النفقات على التكاليف والتي كانت، وفقًا للأرقام المقدمة لنا خلال المرافعات، ضخمةً بالفعل. وكان هدفنا هو إجراء تقييم موجز للمبلغ الذي ينبغي دفعه في ما يتعلق بتكاليف المراجعة والإستئناف. وكان ينبغي أن يكون تقديم مستند مكون من صفحتين والوثائق الداعمة مرتبطًا بمدى تناسب المبالغ المعنية وطبيعة التقييم الموجز الذي نُجريه. وكان ينبغي أن يكون العمل مرتبطًا بالأتعاب الثابتة المتفق عليها في الأصل، إذ كان من الصعب تبريرها باعتبارها تمثل مبلغًا معقولاً ومتناسبًا تأمر المحكمة باسترداده. ونرى أن المبلغ الذي كان ينبغي تكبده والذي كان من العدل أن نأمر السيد/ سبسبي بدفعه في ما يخص تكاليف تقييم التكلفة هو 7,500 ريال قطري ونضيف إليه مبلغ 2,000 ريال قطري كجزء معقول ومتناسب من مبلغ التكاليف الإضافية التي تكبدتها شركة ديفايزرز في مراجعتها للمستند غير الممتثل كما أوضحنا أعلاه.

الاستنتاج

17. باختصار، المبلغ الإجمالي الذي يجب على السيد/ سبسبي دفعه هو 67,000 ريال قطري. ويجب سداده في غضون 28 يومًا من تاريخ صدور هذا الحكم.

18. ويشكل مدى تناسب التكاليف مسألةً مهمةً في الحالات التي لا تكون فيها المبالغ المعنية كبيرةً إلى هذا الحد. وتتوقع المحكمة أنه في المستقبل سيقدر ممثلو الأطراف في هذه القضايا أنه من مصلحة موكليهم الذين سيسعون لإسترداد التكاليف من الطرف الآخر أن يأخذوا في الاعتبار المبالغ المعنية عند الاتفاق على الأتعاب والوقت المقضي في العمل على القضية.

وبهذا أمرت المحكمة،

[ختم]

[توقيع]

اللورد توماس، مقاطعة كومجد، رئيس هيئة المحكمة

أودعت نسخة موقعة من هذا الحكم لدى قلم المحكمة.

التمثيل:

تم تمثيل المستأنفة/ المدعى عليها من قِبَل شركة إيفرشيدز ساذرلاند (الدولية) ذ.م.م. مركز قطر للمال، (الدوحة، قطر).

تم تمثيل المستأنف ضده/ المدعي من قِبَل مكتب راشد رجا المري للمحاماة (الدوحة، قطر).